

# تقرير الرقابة المالية على بلدية المهديّة

( تصرّف سنة 2017 )

## 1- تقديم البلدية

أحدثت بلدية المهديّة بمقتضى الأمر العلي المؤرّخ في 21 جانفي 1887 وتقع بالشريط الساحلي على مساحة قدرها 68,66 كلم<sup>2</sup> وتمّ ضبط المناطق التابعة للبلدية وعددها 7 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرّخ في 26 ماي 2016 والمتعلّق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات. ويقطن بالبلدية 52.602 ساكنا وينشط بها 5.894 مؤسسة صناعيّة وتجاريّة ومهنيّة و18 وحدة سياحيّة.

وتضمّ البلدية دائرتين يشرف على تسييرهما نيابة خصوصيّة وتتركّب النيابة من معتمد المهديّة وثمانية أعضاء تمّت تسميتها بمقتضى الأمر عدد 1243 لسنة 2015 المؤرّخ في 11 سبتمبر 2015 المنقّح للأمر عدد 395 لسنة 2011 المؤرّخ في 12 أفريل 2011 والمتعلّق بتسمية نيابات خصوصيّة ببعض البلديات بتراب الجمهورية التونسيّة. وتشمل الهيكلّة العامّة لإدارة البلدية فضلا عن الكتابة العامّة إدارة للشؤون الإداريّة العامّة وإدارة اشغال وتهيئة وإدارة نظافة ومحيط وتشغّل البلدية 238 عونا.

وبلغ معدّل موارد البلدية خلال الفترة 2015-2017 ما قدره 10,7 م.د مقابل نفقات خلال نفس الفترة بما قدره 8,4 م.د.

## 2- طبيعة المهمة

عملا بإذن المهمة عدد 542 وعدد 567 بتاريخ 30 أكتوبر 2018 وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلدية بعنوان سنة 2017 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدائرة اهتمامها لمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

### 3- إعداد الحساب وتميئته

عملا بمقتضيات الفصل 282 من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 33 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية تمّ تقديم الحساب المالي للبلدية المصادق عليه من قبل والي المهديّة بتاريخ 28 ماي 2018 إلى الدائرة بتاريخ 19 جويلية 2018.

### 4- خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص المرسمة في جزئي الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية الاعتيادية ومع اعتبار ما إنتهت إليه أعمال التدقيق المستندية والميدانية من ملاحظات فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية من أنّ حسابات بلدية المهديّة لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المحاسبية المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2017.

## ملخص الحساب المالي لسنة 2017

معدل التطور السنوي	2017	2016	2015	السنة
3%	11 228 489	11 936 380	10 501 866	مقايض
8%	6 964 501	6 610 953	6 008 969	العنوان الأول
8%	4 719 755	4 357 176	4 030 351	1 المداخل الجبائية الإعتيادية
9%	2 383 160	2 326 153	2 011 718	1 المعاليم على العقارات والأنشطة
13%	1 462 463	1 207 912	1 147 689	2 مداخل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي
0%	841 622	755 915	844 712	3 معاليم الرخص وإسداء خدمات
11%	32 510	67 196	26 232	4 المداخل الجبائية الاعتيادية الأخرى
7%	2 244 746	2 253 776	1 978 618	2 المداخل غير الجبائية الاعتيادية
22%	343 349	320 906	231 637	5 مداخل أملاك البلدية الاعتيادية
4%	1 901 397	1 932 870	1 746 981	6 المداخل المالية الاعتيادية
-3%	4 263 988	5 325 427	4 492 897	العنوان الثاني
2%	2 961 287	3 711 890	2 859 913	3 الموارد الذاتية المخصصة للتنمية
22%	1 537 229	1 778 597	1 025 857	7 منح التجهيز
-12%	1 424 059	1 933 293	1 834 056	8 مدخرات وموارد مختلفة
-68%	125 834	586 408	1 198 240	4 موارد الاقتراض
-68%	125 834	586 408	1 198 240	9 موارد الاقتراض الداخلي
65%	1 176 866	1 027 129	434 744	5 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
65%	1 176 866	1 027 129	434 744	12 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
5%	9 267 457	9 199 343	8 346 618	مصاريف
11%	6 833 550	6 522 523	5 545 035	العنوان الأول
11%	6 584 665	6 266 040	5 357 287	1 نفقات التصريف
13%	3 807 449	3 527 615	2 996 360	1 التأجير العمومي
7%	2 353 710	2 375 318	2 042 240	2 وسائل المصالح
15%	423 506	363 108	318 688	3 التدخل العمومي
15%	248 885	256 482	187 748	2 فوائد الدين المحلي
15%	248 885	256 482	187 748	5 فوائد الدين المحلي
-7%	2 433 907	2 676 820	2 801 583	العنوان الثاني
-22%	1 227 872	1 863 186	2 036 564	3 نفقات التنمية
-30%	977 244	1 325 610	2 016 564	6 الإستثمارات المباشرة
254%	250 628	537 576	20 000	9 نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة
-18%	428 793	516 877	637 524	4 تسديد أصل الدين
-18%	428 793	516 877	637 524	10 تسديد أصل الدين
147%	777 241	296 757	127 494	5 النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة
147%	777 241	296 757	127 494	11 النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة
-5%	1 961 032	2 737 037	2 155 249	الفائض

## تحليل موارد بلدية المهديّة ونفقاتها

### 1- النتائج العامّة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

تطوّرت ميزانية بلدية المهديّة من 10,5 م.د إلى 11,2 م.د خلال الفترة 2015-2017. وقد أسفر تنفيذ ميزانية البلدية بعنوان تصرف سنة 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 1,961 م.د تمّ تحويله إلى المال الإحتياطي في حدود 1,561 م.د أما الباقي الذي يمثّل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع المموّلة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيّمته 400 أ.د فقد تمّ تحويله إلى الحساب الانتقالي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامّة أنّ فوائض المقابيض على المصاريف تراجعت بنسبة 5 % وسجّلت الموارد زيادة بنسبة 3 % فيما سجّلت النفقات إرتفاعا بنسبة 5 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود إرتفاع الموارد أساسا إلى تطوّر مداخيل العنوان الأوّل بنسبة 8 % الذي مرده إرتفاع نسبة أملاك البلدية الاعتيادية لتبلغ 22 % مع الإشارة إلى تراجع موارد العنوان الثاني بنسبة 3 %. كما أنّ نموّ النفقات يعود إلى إرتفاع نفقات العنوان الأوّل بنسبة 11 % مقابل تراجع العنوان الثاني بنسبة 7 %.

### 2- تحليل الموارد

بلغت خلال سنة 2017 جملة موارد بلدية المهديّة 11,228 م.د وهي تتكوّن في حدود 62 % من الموارد الاعتيادية و26 % من موارد التنمية و12 % من موارد الإقتراض والموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة.

وبلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال نفس السنة ما جملته 6,964 م.د وتتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية مسجلة تطورا نسبته 8 % خلال الفترة 2015-2017.

وتتأتى المداخيل الجبائية الإعتيادية أساسا من مداخيل إشغال وإستلزام الملك العمومي البلدي ومن المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومداخيل جبائية اعتيادية أخرى. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2017 ما جملته 4,719 م.د أي ما يمثّل 68 % من جملة موارد العنوان الأوّل. وتمثّل مداخيل المعاليم على العقارات والأنشطة أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية بقيمة بلغت 2,383 م.د.

وتمثّل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهمّ مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 809 أ.د سنة 2017 أي ما يمثّل 17 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية.

أما المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية فقد كانت على التوالي في حدود 358 أ.د و 211 أ.د أي ما يمثل تباعا حوالي 8 % و 4 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية.

وإستأثرت مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 1,462 م.د أي بنسبة 31 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

فيما بلغت مداخل الموجبات والرخص الإدارية والمعالييم مقابل إسداء خدمات خلال سنة 2017 ما قدره 841 أ.د أي ما يمثل نسبة 18 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

أما فيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 2,244 م.د. وتتوزّع هذه الموارد بين مداخل الملك البلدي والمداخيل المالية الاعتيادية المتأتية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية البالغ 1,542 م.د.

وبلغت مداخل الملك البلدي في سنة 2017 ما قيمته 343 أ.د. وهي متأتية أساسا من كراء العقارات والتجهيزات والمعدّات في حدود 312 أ.د ممثلة بذلك حوالي 91 % من جملة مداخل الأملاك.

ومن جهة أخرى بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 4,263 م.د وتشمل الموارد الذاتية المخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة مسجلة تراجعا معدّله السنوي 3 % خلال الفترة 2015-2017. وتمثّل الموارد الذاتية المخصّصة للتنمية أهمّ مورد ضمن العنوان الثاني بمبلغ 2,961 م.د أي بنسبة 69 %.

### 3- تحليل النفقات

بلغت جملة نفقات بلدية المهديّة 9,267 م.د خلال سنة 2017 وهي تتكوّن في حدود 74 % من نفقات العنوان الأول و 26 % من نفقات العنوان الثاني.

وبلغت مصاريف العنوان الأول في سنة 2017 ما جملته 6,833 م.د مسجّلة تطورا بنسبة 11 % خلال الفترة 2015-2017. وتتوزّع على نفقات التصرف بمبلغ 6,584 أ.د وبنسبة 96 % وفوائد الدّين فيما تبقى. وتمثّل نفقات التّأجير العمومي ووسائل المصالح 90 % من مجموع نفقات هذا العنوان.

كما بلغت نفقات العنوان الثاني 2,433 م.د. سنة 2017 مسجّلة انخفاضا نسبته 7 % خلال الفترة 2015-2017. وتتوزّع هذه النفقات بين نفقات التنمية بقيمة 1,227 م.د وبنسبة 50 % ونفقات تسديد أصل الدين بقيمة 428 أ.د وبنسبة 18%. وشهدت الاعتمادات غير المستعملة بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني تراجعا خلال نفس الفترة بنسبة 19 %. وتمثّل تلك الاعتمادات نسبة 61 % من مجمل الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2017.

وبلغت نفقات الإستثمارات المباشرة 977 أ.د خلال سنة 2017 موزعة على نفقات مشاريع الطرقات والمسالك وأشغال التهيئة والتهذيب والبنائيات الإدارية بنسب على التوالي 44 % و 24 % و 11%.

#### 4- القدرات المالية

تبين أنّ نسبة تحقيق الميزانية بخصوص موارد العنوان الأول والبالغة 88 % تبقى دون النسبة المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والتي يجب أن تفوق 95 %.

وتبين بخصوص مؤشر الإدّخار لبلدية المهديّة والمتمثّل في قيمة الإدّخار الخام (المال الإحتياطي من العنوان الأول 80 % للسنة الأخيرة + المال الإحتياطي من العنوان الأول 20 % للسنة السابقة للسنة الأخيرة) مقارنة بمراد العنوان الأول فقد بلغ نسبة 25 % مسجّلا تطوّرا ملحوظا مقارنة بسنوات التصرف السابقة (10%) ومتجاوزا بذلك المعيار المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمحدّد بنسبة 20%.

وبخصوص نفقات أعباء التّأجير فقد بلغ المؤشّر نسبة 56 % متجاوزا بقليل الحدّ الأقصى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمتمثّل في نسبة 55% (أعباء التّأجير مقارنة بنفقات العنوان الأول) ويعود إرتفاع هذا المؤشّر إلى تطوّر كتلة التّأجير البلدي بنسبة 13 % خلال الفترة 2015-2017.

وبلغ مؤشّر الإستقلالية المالية (موارد العنوان الأول دون إحتساب المناب من المال المشترك) للبلدية 78% ويعتبر مرضيا بإعتبار تجاوزه الحدّ المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمتمثّل في 70%.

## ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

### ◆ بخصوص الموارد

- تبين أنه رغم تولى القباضة البلدية بالمهديّة سنة 2017 القيام بأعمال قاطعة للتقادم لفصول المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية عبر المنظومة الإعلامية GRB ( منها 847 عملا تنفيذيا بخصوص العقارات المبنية و256 عملا تنفيذيا بخصوص الأراضي غير المبنية) فإنّ المنظومة لا تسجّل هذه الأعمال بقاعدة بياناتها. ولا تمكّن هذه الوضعيّة القابض البلدي من متابعة وضعيّة الفصول المهذّدة بالسقوط بالتقادم من حيث عددها وقيمتها الماليّة وأعمال التتبع المسجّلة بشأنها وتتطلّب هذه المتابعة الإستنتاج دوما بالجدازات الورقيّة للمطالبين بالأداء البلدي ممّا يضعف من جدوى المنظومة الإعلامية. وقد تعهّدت البلدية صلب إجابتها برفع الموضوع إلى المركز الوطني للإعلاميّة.

- وتواصل ضعف الإستخلاصات المنجزة سنة 2017 بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية حيث لم تتجاوز تباعا نسبة 12 % و11 % وهي نفس النسبة المسجّلة سنة 2016 وبلغت بقايا الإستخلاص بعنوان المعلومين في موفّي سنة 2017 ما قدره تباعا 2,6 م.د. و1,7 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جملة إستخلاصات سنة 2017 بعنوان المعلوم على العقارات المبنية يعود 31 % منها إلى تثقيلات سنة 2017 مقابل 69 % بعنوان تثقيلات سنوات 2016 وما قبلها. وكذلك الشّأن بالنسبة إلى المعلوم على الأراضي غير المبنية حيث ترجع 27 % من الإستخلاصات إلى سنة 2017 مقابل 73 % تعود إلى سنوات 2016 وما قبلها ممّا يجعل من إستخلاصات تقديرات سنة 2017 لا تتجاوز نسبة 26 % بخصوص المعلوم على العقارات المبنية ونسبة 20 % بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية.

- كما يعود ضعف مردوديّة الأداء على العقارات المبنية فضلا عن ضعف نسبة الإستخلاص إلى إرتفاع حجم البقايا بهذا العنوان (2,6 م.د) ولم تتمكّن البلدية من تطهير هذه الوضعيّة الناتجة عن خطأ في تثقيلات سنة 1998 ضخم من حجم بقايا الإستخلاص. والبلديّة مدعوّة إلى القيام بإجراءات طرح المبالغ المثقّلة خطأ وتطهير وضعيّة بقايا الإستخلاص بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية.

- فضلا عن ذلك تبين عدم شموليّة جداول التّحصيل حيث وبخصوص المعلوم على العقارات المبنية وإعتمادا على نتائج التعداد العامّ للسّكان والسكنى لسنة 2014 بلغ عدد المساكن بالمنطقة البلديّة بالمهديّة عدد 20693 مسكنا مقابل 16356 مسكنا مضمّنا صلب جدول تحصيل المعلوم الموظّف على العقارات المبنية لسنة 2017 وهو ما يقابل نسبة 79 % من مجموع المساكن الكائنة بالمنطقة البلديّة ممّا أفرز فارقا قدره 4.337 مسكنا لم يشملها جدول التّحصيل.

- ولم تتمكّن البلدية من إستغلال نتائج الإحصاء العشري للعقارات المبنية وللأراضي غير المبنية وتعيين جداول تحصيلها على أساس مخرجاته حيث تبين وجود فارق يبلغ 1252 فصلا وبقيمة مالية قدرها 55,8 أ.د. كان من شأنه تدعيم محاصيل سنة 2017 من هذا الصنف من الموارد الذاتية للبلدية.

والبلدية مدعوة إلى تعيين جداولها بما يمكن من ضمان شمولية توظيف المعلوم على العقارات المبنية ومن إحكام تعبئة موارد البلدية بهذا الصنف من المداخل. وقد علّلت البلدية ذلك بوجود "عديد المساكن دون رخص بناء وعدم توقّر فريق إحصاء للقيام بالتحيينات اللازمة".

- من جهة أخرى تبين وجود تأخير في إعداد جداول التحصيل السنوية للعقارات المبنية والأراضي غير المبنية وإرسالها إلى القبضة المالية للثقل حيث تمّ إرسال الجداول للقبضة بتاريخ 28 مارس 2017 وتثقلها بتاريخ 28 أبريل 2017 ممّا يجعل من إستخلاصات الفترة جانفي-أفريل تعتمد على جداول تحصيل السنة السابقة بما من شأنه ألاّ يمكن من إستخلاص معالم محيئة. وهو ما يخالف مقتضيات الفصلين 1 و30 من مجلة الجباية المحلية اللذين ينصّان على أنّ تلك المعالم تكون مستوجبة الدفع بداية من تاريخ غرة جانفي من كلّ سنة.

- ووفرت المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو المهنية أو التجارية المنتصبة ببلدية المهديّة سنة 2017 ما جملته 1,020 م.د بعنوان المعلوم على المؤسسات. إلاّ أنّه تبين عدم إرسال جدول متابعة المعلوم الأدنى من قبل البلدية إلى القبضة علما وأنّ جدول السنة السابقة تميّز بعدم شموليته حيث أنّه لم يتضمّن إلاّ 38,8 % من جملة المؤسسات المعنية (من جملة 5.894 مؤسسة ناشطة) تمّ بشأنها تحديد الحد الأدنى بما قدره 158,5 أ.د. ممّا لا يمكن البلدية من متابعة هذه المؤسسات وتوظيف المعلوم الأدنى المستوجب.

- كما لم تتولّ البلدية متابعة توصيات الدائرة المضمّنة صلب تقرير الرقابة المالية المتعلّق بتصرّف 2015 بخصوص توفير المعطيات التي تمكّنها من معرفة المناب الراجع إليها بعنوان المعلوم الإضافي على سعر التّيار الكهربائي وإقتصرت على تنزيل المبالغ المحوّلة إليها صلب ميزانيتها وبالغة ما قدره 220 أ.د دون التأكّد من صحّتها ومن سنوات الإستحقاق الراجعة لها.

- وتبين من خلال التثبّت في وضعية كراء العقارات البلدية المعدّة لنشاط تجاري عدم الترفيع الآلي لمعينات الكراء بنسبة الزيادة القانونية ورغم عرض المسألة على أنظار لجنة الشؤون العقارية بتاريخ 20 ديسمبر 2016 إلاّ أنّ اللّجنة إرتأت العمل على إستخلاص الديون المنقّلة بدمّة المتسوّغين قبل النظر في مراجعة معينات الكراء. ويجدر التأكيد أنّ إستخلاصات سنة 2017 بلغت ما قدره 312 أ.د من جملة 525 أ.د مثقّلة ممّا يجعل من بقايا الإستخلاص تتراجع إلى 213 أ.د بعد أن كانت في حدود 280 أ.د في السنة السابقة.

ومن شأن تطبيق الأحكام القانونية بخصوص الزيادة السنوية أن يساهم في تنمية موارد هذا الصنف من المقاييس فضلا عن تحقيق المساواة بين مختلف المتسوغين. حيث تبين من خلال عينة شملت 90 متسوغاً أنّ 47% منهم لم يتمّ بشأنهم اعتماد نسبة زيادة آلية في معين الكراء مقابل توظيف تلك الزيادة على 53% من المتسوغين.

## ◆ بخصوص النفقات

- تبين إنجاز نفقات يرجع تاريخ إستحقاقها إلى سنتي 2013 و2014 تعلقت بخلص نفقة أشغال تحويل عداد كهربائي خاص بغرفة تبريد السمك بالسوق البلدي بالمهدية تم التعاقد بها خلال سنة 2013 ومصاريف مختلف الإعلانات بإحدى الصحف اليومية لسنة 2014. وجدير بالذكر أنّ خلص المستحقات المستوجبة لفائدة الخواص والهياكل العمومية إضافة إلى طابعه الإجباري يخضع لقاعدة السنوية.

- وخلافاً لأحكام الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية تمّ عقد نفقات عادية بعد 15 ديسمبر في أربع حالات وبمبلغ جملي قدره 12,9 أ.د. تعلقت بإقتناء معدّات إعلامية وإقتناءات إطارات مطاطية لبعض المعدّات. ولم يتبين من خلال ملفات النفقات المعنية وجود حالة ضرورة تمّ إثباتها من قبل البلدية لتبرير مخالفة الفصل 90 المذكور.

- وبلغت نفقات إستهلاك الكهرباء سنة 2017 ما قدره 750 أ.د. وبإعتبار المتخلّلات البالغة قيمة 205 أ.د. تكون البلدية قد أنفقت مبلغاً جملياً بقيمة 955 أ.د. وهو ما يمثل 41% من نفقات وسائل المصالح للسنة. والبلدية مدعوة إلى التحكّم أكثر في إستهلاك الطاقة وترشيد هذا الجانب من الإنفاق البلدي حتّى تتمكّن من الرّفح من هامش التصرف في نفقات التسيير الخاصة بها. وأفادت البلدية في إجابتها أنّها تواصل الضغط على إستهلاك الكهرباء بمزيد مراقبة مختلف العدادات وبتركيز لوحات photovoltaïques.

- وتواصل التعرّف في إنجاز الصفقات سنة 2017 حيث لم تبلغ نسبة إستهلاك إعمادات الإستثمارات المباشرة غير 34% وبقيمة قدرها 4,3 م.د. مقابل إعمادات جمليّة مرسّمة بالميزانية بقيمة 12,5 م.د. وعلّلت البلدية ذلك بطول الإجراءات الخاصة بإنجاز الصفقات وعزوف المشاركين. ويجدر التنويه إلى أنّ هذه النفقات تكتسي الصبغة الإجبارية على معنى الفصل 12 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

- هذا وسبق للدائرة أن نّهت إلى عدم التطابق بين مبلغ الفائض الجملي للعنوان الأوّل المضمّن صلب قرار ختم الميزانية وبين المبلغ المحوّل فعلياً إلى المال الإحتياطي بعنوان السنة المالية المعنية. إلاّ أنّه تواصل إدراج الإعمادات الخارجية الموظّفة صلب العنوان الأوّل للميزانية رغم أنّ القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 والمتعلّق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية في فصليه 11 والفصل 34 (جديد) صنّفها

صَلب العنوان الثاني سواء تعلق الأمر بالموارد أو بالنفقات وأنّ تخصيص جزء من هذه الموارد لتغطية نفقات التصرف بالعنوان الأوّل يتعارض مع توزيع النفقات المنصوص عليه بالقانون المذكور. وتسببت هذه الوضعية في عدم صحّة نتيجة العنوان الأوّل المضمّنة بالحساب المالي حيث بلغ الفائض الجملي لهذا العنوان بالحساب مبلغاً قدره 131 أ.د. في حين أنّ الفائض الحقيقي يبلغ 116 أ.د. والفارق المتمثّل في مبلغ 15 أ.د. يرجع إلى مشروع إستراتيجية تنمية المدينة المموّل بواسطة الإعتمادات الخارجيّة.

## أهمّ التوصيات

يتميّز الوضع المالي لبلديّة المهديّة إجمالاً بعدم إحكام تعبئة الموارد الدّاتيّة وبتعثر نسق إنجاز الإستثمارات البلديّة والبلديّة مدعوّة إلى:

- ✓ القيام بإجراءات طرح المبالغ المثقّلة خطأً وتطهير وضعية بقايا الإستخلاص بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية؛
- ✓ تحيين جداولها بما يمكّنها من ضمان شموليّة توظيف المعلوم على العقارات المبنية ومن إحكام تعبئة موارد البلديّة بهذا الصنف من المداخل؛
- ✓ تطبيق الأحكام القانونيّة بخصوص الزيادة السنويّة لمعينات كراء العقارات بما يساهم في تنمية موارد هذا الصنف من المقايض فضلاً عن تحقيق المساواة بين مختلف المتسوغين؛
- ✓ العمل على إحكام متابعة تنفيذ المشاريع التنمويّة.

من رئيس بلدية المهديّة  
الى السيد رئيس الغرفة الجهوية  
لدائرة المحاسبات بسوسة

الموضوع : حول الرقابة المالية على حسابات بلدية المهديّة بعنوان تصرف سنة 2017

المرجع : تقرير الغرفة الجهوية المؤرخ في 17 ديسمبر 2018

وبعد ، تبعا لتقرير الغرفة المشار اليه بالمرجع والمتعلق بالرقابة المالية على حسابات بلدية المهديّة بعنوان تصرف 2017 ، اتشرف بان نرفع اليكم هذه الردود على جملة النقاط المثارة في التقرير :

- بالنسبة لعدم توفر ما يفيد مراحل التتبع بمنظومة GRB فان البلدية ستعمل على رفع الموضوع الى المركز الوطني للاعلامية بالتنسيق مع القباضة البلدية حتى تشمل التحيينات جميع المراحل
- فيما يتعلق بما تم ملاحظته من ضعف في استخلاص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية فان ذلك يعود بالاساس الى عدم توفر اليات زجرية تمكن البلدية من الاستخلاص وتبقى العملية رهينة مدى استعداد المواطن لخلاص هذه الديون وتبقى الحالات القانونية التي تعتمدها البلدية لاستخلاص هذا المعلوم استثنائية باعتبارها لا تشمل جميع الدانين .
- بالنسبة للمبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم الراجع لصدوق تحسين المسكن وعدم القدرة على معرفة السنوات الراجعة لها بالنظر فان ذلك يعود الى القباضة البلدية باعتبارها مبالغ مستخلصة لفائدة الدولة .
- فيما يخص بتطهير الديون المتخذة بذمة المواطن ، فان البلدية تتولى القيام بهذه الاجراءات من خلال جلسات لجان المراجعة وذلك في مبالغ محدودة في حين ان تطهير الديون بصفة شاملة يبقى رهين مصادقة وزارة المالية على جملة الاجراءات الواجب اتباعها في الغرض .
- بالنسبة لعدم شمولية جداول التحصيل لجملة العقارات المبنية المتواجدة بالمنطقة البلدية مقارنة بنتائج التعداد العام للسكان فمرد ذلك راجع الى ان عديد المساكن شيدت بدون رخصة بناء مما يصعب تحديده الى جانب عدم توفر فريق احصاء للقيام بالتحيينات اللازمة ، ومع ذلك فان البلدية تتولى القيام بالتحيينات اليومية للعقارات كلما تمكنت من ذلك ، مع الاشارة وان جداول التحصيل لسنة 2017 شملت نفس عدد العقارات التي اعتمدت في جداول تحصيل سنة 2016 وذلك تطبيقا لتعليمات سلطة الاشراف اعتبارا لتاخر اتمام عمليات الاحصاء العشري على مستوى وطني .
- مع الاحصاء العشري الاخير تم احصاء جميع المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او التجارية او المهنية وسيتم القيام بجدول المراقبة محين لسنة 2019 .
- عدم قدرة البلدية على معرفة منابها من المعلوم عل السعر الاضافي على التيار الكهربائي راجع بالاساس الى عدم تعاون الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتحديد قيمة الاستهلاك الجملي بالمنطقة البلدية ليتم من خلاله معرف المعلوم الراجع بالنظر للبلدية .
- بالنسبة لعدم الترفيع الالي لمعينات الكراء فان البلدية تتولى تطبيق النسبة المئوية المحددة ب 5% او 10% والمنصوص عليها بالعقود المبرمة مع البلدية و فيما يخص تحيين معينات الكراء فان ذلك يتم وفق اجراءات التقاضي ، وتتولى البلدية حاليا رفع بعض القضايا في الغرض ، على ان يصبح هذا الاجراء دوري .

- بالنسبة الى انجاز نفقات تعود الى سنوات سابقة لسنة 2017 فمرد ذلك راجع الى عدم حصول البلدية على الوثائق المحاسبية اللازمة والمثبتة للنفقة اللاحقا وبالتالي فانه يتعذر عليها الخلاص في الاجال ، كما نشير ايضا الى ان عدم تسوية الوضعية الجبائية لبعض المتعاملين مع البلدية قد يتسبب هو الاخر في تاخير تادية النفقة .
- قد تتولى البلدية انجاز بعض النفقات بعد 15 ديسمبر رغم عدم وجود حالة الضرورة لذلك وهذا يفسر بان البلدية تتولى انجاز نفقاتها وفق نسق الاستخلاص حتى لا تسجل ديون واتباع هذا الاجراء لبعض الشراءات الضرورية حتى لا تتعطل الخدمات خاصة في مجال النظافة وذلك بتوفير مخزون مناسب لبعض الاقتناءات وبالتناسق مع حجم الموارد التي يضبط حجمها النهائي مع نهاية السنة .
- تواصل البلدية الضغط على استهلاك الكهرباء بمزيد المراقبة لمختلف العدادات الراجعة لها بالنظر او بتركيز لوحات فوطولتائيك لمزيد الضغط على الاستهلاك .
- ان طول الاجراءات الخاصة بانجاز الصفقات قد يتسبب في تاخير انجاز التنمية كما ان عزوف المشاركين يساهم هو الاخر في هذا التاخير .
- يتم اعتبار سنويا المبالغ المتبقية من المشاريع المنجزة عن طريق التعاون الدولي وقد تم رصد واعتبار اعتمادات ضمنها العنوان الاول وفق تبويب خاص تنفيذا لتعليمات وزارة المالية التي اشرفت على هذا التبويب وصادقت على ادراج الاعتمادات ضمنه .

أفدنىكم بـ\_\_\_\_\_ذلك

والسلام

رئيس البلدية

اسماء حمزة




## من قابض البلدية بالمهدية

(محتسب بلدية المهديّة)

إلى السيد رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات

بسوسة

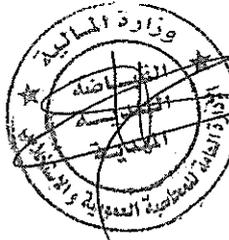
**الموضوع:** حول الرقابة المالية على حسابات بلدية المهديّة،

في إطار الإجابة على بعض الملاحظات الأولية التي جاءت بتقرير دائرة المحاسبات بتاريخ 17 ديسمبر 2018 بعنوان الرقابة المالية على حسابات بلدية المهديّة، أحيطكم علما بالنقطة التالية:

- حول الترفيع الآلي لمعينات الكراء بنسبة الزيادة القانونية، تجدر الإشارة أننا نقوم عند تثقيل عقود الكراء في بداية كل سنة مالية بإحتساب الزيادة السنوية (5% أو 10%) إن تمّ التنصيص عليها صلب العقد على أساس مبلغ الكراء الأخير.

ولا يمكننا تعديل معين الكراء السنوي إلا وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالفصول من 24 إلى 30 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977 المتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمتسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف.

قابض البلدية بالمهدية



قابض البلدية بالمهدية  
الإمضاء: حنان المساكتي



حضر في 21/12/2018